سيد المحققين قدس سره في شرحه بان الحسيات والبديهيات هما العمدة في العلوم وهما
يقومان حجة على الغير اما البديهيات فعلى الاطلاق واما الحسيات فاذا ثبت
الاشتراك في اسبابها اي فيما يقتضيهما من تجربة او تواتر او حدس او مشاهدة انتهى
ولا ريب في ان مسئلة بقاء الاعراض مما شارك فيه جميع العقلاء من الحكماء
والامامية والمعتزلة ومن تابعهم سوى الاشاعرة الذين هم بمعزل عن الشعور والعقل
اما ما ذكره من التمثيل لغلط الحس في ماء الفوارة فالغلط فيه ظاهر لظهور سبب الغلط
فيه وعدم اشتراك جماعة من العقلاء في اثباته بخلاف ما نحن فيه من الجسم واعراضه
فان السبب الذي ذكروه في غلط الحس عند توارد الامثال كما في ماء الفوارة هو ان
الحس وان تعلق بكل واحد منها من حيث خصوصه لكن الخيال لم يستثبت ما به
يمتاز كل منها عن غيره فيخيل الرائي ان هناك امرا واحدا مستمرا ثم العقل الثابت
الخالص عن مزاحمة الوهم والخيال يجد في ماء الفوارة اتصال المدد ويحكم على غلط الحس
بادني توجه والتفات وليس فيما ذهب اليه النظام والاشاعرة من تقضي الاجسام
والاعراض وتجددها وصول مدد واتصاله حتى يتاتى للعقل تجويز الحكم بغلط الحس
في الحكم بالبقاء وكان النظام والاشاعرة وقعوا في ذلك مما قرره الصوفية
من الخلق الجديد من غير ان يتاملوا في حقيقة ما ارادوه من ذلك فانهم ارادوا به ان
ان الماء كما يدوم ويبقى بالعين وامدادها كذلك الاشياء الظاهرة كلها يبقى بافاضة
الله تعالى ولو انقطع مدد الفيض عنها لحظة لانعدمت راسا وليس في ذلك حكم بتقضي
المخلوقات وتجددها آنا فآنا كما ذهبوا اليه فتامل واما رابعا فلان ما اجاب به
عن اول المحالات الخمسة التي الزمها المص قدس سره فيتوجه عليه ان شارح المقاصد
قال موافقا لغيره ان الماهية ان اعتبرت مع التحقق سميت ذاتا وحقيقة فلا يقال
ذات العنقاء وحقيقته بل ماهيته اي ما يتعقل منه واذا اعتبرت لا مع التحقق سميت
ذاتا وحقيقة فلا يقال ذات العنقاء التحقق سميت هوية وقد يراد بالهوية التشخص
وقد يراد به الوجود الخارجي انتهى فان اراد الناصب بالهوية في قوله الاشخاص في
الوجود الخارجي تمايز بهوياتها لا بمشخصاتها الماهية المعتبرة لا مع التحقق ففساده
ظاهر وان اراد به الوجود فكذلك لان الوجود مشترك بين الموجودات باتفاق
الاشاعرة فكيف يوجب تمايزها وان يراد بها معنى آخر فليبينه اولياؤه حتى ينظر في صحته
وفساده وايضا اذا عزل الناصب المشخصات عن كونها مفيدة للتشخيص وليس لها
مدخلية في امر سوى ذلك فقد حكم انها في عدم ارتباطها بمحالها من الاشخاص بمنزلة
الحجر الموضوع بجنب الانسان وهو السفسطة اورثها اياه اسلافه من الاشاعرة
واما خامسا فلان ما اجاب به عن ثاني المحالات اللازمة مدفوع بما تقدم واما سادسا
فلان ما اجاب به عن ثالث المحالات اللازمة مدفوع بما تقدم واما مدخول بان حكمه

بان مفيض

٤٠

بان مفيض الاستعداد هو السواد الفايض على الجسم دون الفاعل المختار ينافي قاعدة
الاشعري من نفي مدخلية شيء سوى قدرته تعالى في حدوث شيء من الاشياء بل صرح
صاحب المواقف في بحث قدم ارادته تعالى بان هذا مذهب الحكماء حيث قال وقالت
المعتزلة انها حادثة قائمة بذاتها لا بذاته تعالى فكانه ماخوذ من قول الحكماء انه عند وجود
المستعد للفيض يحصل الفيض انتهى فظهر ان الناصب لضيق الخناق عليه اضطر الى
اصلاح كلام الاشعري بما ذهب اليه الفلاسفة مع تشنيعه على اهل العدل في موافقتهم
اتفاقا في بعض المقال مع الفلاسفة وايضا قد تم الكلام على قاعدة جريان العادة وبينا
ما فيه من القصور والعيب وانه فيما نحن فيه من مظان الريب من قبيل الرجم بالغيب فيند
واما ما ذكره من ان لزوم النوع يدل على وجوب افاضة المثل آه فان قصد به الايراد
على المص قدس سره فيتوجه انه لم يقل بوجوب افاضة المثل وانما القايل به الناصب
واصحابه فهم وان قصد به الايراد على اصحابه فهم لم يقولوا بلزوم النوع ووجوب دوامه
على انه يمكن حمل كلام المص على تقدير وجود افاضة المثل فيه على الوجوب العادي
الزاما فافهم واما سابعا فلان ما اجاب به عن رابع المحالات مدفوع بان الاصل
والاستصحاب من المسايل الذي يختلف الاصوليون في كونها صالحة للتمسك بها
في العلوم الظنية اولا فكيف يجعل حجة فيما يطلب فيه اليقين كما فيما نحن فيه واما
ثامنا فلان ما اجاب به عن خامس المحالات بان امكان الوجوب غير امكان البقاء
آه فمردود بان مراد المص من قوله الاعراض كانت ممكنة لذاتها في الآن الاول فيكون
كذلك في الآن الثاني آه ان الاعراض كانت ممكنة البقاء لذاتها في الآن الاول
اي كان متصفا بهذا الامكان فيه فيجب ان يكون ممكن البقاء في الآن الثاني
ولم يرد انها ممكنة الوجود في الزمان الاول فيجب ان يكون ممكن الوجود في الزمان الثاني
حتى يدفع بان امكان الوجود في الزمان الثاني باق بحاله انما ارتفع امكان البقاء فيه
بجواز ان يكون العرض ممكن الوجود في الآن الثاني ولا يكون ممكن البقاء واما تاسعا
فلان ما ذكره من ان ثبوت ما منعه المص من امتناع قيام العرض بالعرض ومنع كون
البقاء زايدا مذهب الاشعري وقد استدل عليهما في محاله مجاب بقولنا نعم قد استدلت
الاشاعرة عليهما لكن بما يليق بلحيتهم فطنة شيخهم وشارب الناصب الذي رزق
مشرب شيخه في الكودنة والضلالة ومحل ذكر ذلك الاستدلالات كتاب المواقف لكنهم
الذي فيه ما هو آخر كلام القوم واودع فيه جميع ما اكتنهم في الذب عن خرافات
شيخهم فالبطالع ثمه واما عاشرا فلان قوله وثاني الدليلين مدخول بما ذكره ولغيره
من الاشياء آه ففيه اعتراف بصحة كلام المص والحمد لله وليعلم ان هذا الدليل الثاني
هو العمدة عند اصحاب الاشعري كما صرح به صاحب المواقف ومع هذا اظهر انه اسخف
الادلة التي في العالم بحيث اعتراف الناصب مع غاية تعصبه بانه مدخول واما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)